الاستثمار في حماية الطفل ورفاهه:

عامل مسرّع رئيسي لأهداف التنمية المستدامة

الاستعراضات الوطنية الطوعية

2024

تحرك الآن

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

مكتب الممثلة الخاصة
للأمين العام المعنية
بالعنف
ضد
الأطفال

حقوق الطبع والنشر:
الاستثمار في حماية الطفل ورفاهه:
عامل مسرّع رئيسي لأهداف التنمية المستدامة
منشور صادر عن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف
ضد الأطفال - الأمم المتحدة

حقوق الطبع والنشر © UN OSRSG VAC 2024
جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك نقله بالنسخ التصويري أو التسجيل أو بأي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها معروف حاليا أو سيُبتكر مستقبلا، إلا بإذن خطي من الناشر.

وينبغي توجيه جميع الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما فيها الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:
SRSG on Violence Against Children
United Nations Office SRSG-VAC
304 45th Street, 17th Floor
New York, NY 10017, USA
البريد الإلكتروني: srsg-vac@un.org
الموقع الشبكي: violenceagainstchildren.un.org

وينبغي توجيه طلبات استنساخ المقتطفات أو النسخ التصويري إلى مركز ترخيص حقوق النشر في: copyright.com

مقدمة

يتبقى أقل من ست سنوات لتحقيق خطة عام 2030 في حين لا يزال العالم بعيداً عن المسار الصحيح لبلوغ معظم الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الالتزام بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وعلى الرغم من الجهود المبذولة حالياً، لا يزال العنف ضد الأطفال مستشريا على نطاق واسع، وتتفاقم هذه الظاهرة بسبب الأزمات المتداخلة المتعددة الأوجه. ومن أجل القضاء على العنف ضد الأطفال، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة من جميع القطاعات لمواجهة هذه التحديات وحماية حقوق كل طفل.

كان عام 2024 عاماً محورياً في الكفاح العالمي للقضاء على العنف ضد الأطفال. وقد تم تسليط الضوء على ذلك من خلال الجهود العالمية المبذولة لتعبئة جميع أصحاب المصلحة، وإعادة تفعيل الالتزامات، وتعزيز تعددية الأطراف، وتوطيد الشراكات المستدامة المحددة حسب السياق. وشملت الأحداث الرئيسية في هذا الصدد انعقاد أول مؤتمر وزاري عالمي معني بالقضاء على العنف ضد الأطفال في بوغوتا، كولومبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر، استنادا إلى عمليات تحضيرية نشطة لأصحاب المصلحة المتعددين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن المتوقع أن يؤدي الإعلان عن إعادة تنشيط التحالف العالمي الرائد للقضاء على العنف ضد الأطفال في المؤتمر الوزاري إلى اتخاذ إجراءات وتحقيق نتائج أكثر فعالية لضمان حماية الطفل.

وبالإضافة إلى هذه الجهود العالمية، صادف عام 2024 انقضاء 15 عاماً من جهود الدعوة المكرسة لحماية الطفل ورفاهه في إطار ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وتؤكد هذه الذكرى السنوية أهمية استمرار التعاون في العمل على تحقيق عالم ينعم فيه كل طفل بالأمان والحماية.

ومن الضروري أن يستمر هذا الزخم القوي والمتزايد في جهود حماية الأطفال. وينبغي الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وتقييم العوائق المشتركة، وتسريع الإجراءات اللازمة للوفاء بالوعود المقطوعة في أهداف التنمية المستدامة.

وآمل أن يوفر هذا الموجز أداة للدول الأعضاء وهي تستعد للدورة المقبلة من الاستعراضات الوطنية الطوعية. وتستند هذه العملية إلى المشاركة الحالية للدول في عمليات من قبيل الإبلاغ عن تنفيذها لاتفاقية حقوق الطفل، والاستعراض الدوري الشامل، والمتابعة الوطنية والإقليمية لنتائج المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال.

وسأظل ملتزمة بالعمل لمد جسور التواصل وحشد الدعم لهذه الجهود.

نجاة معلا مجيد
الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

الموجز

أجرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال اتصالات مع جميع الدول الأعضاء[1] الـ 36 التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 بغية تقديم التوجيه والدعم فيما يتعلق بعمليات إعداد التقارير الخاصة بها. وأعقب ذلك تقديم إحاطات، حسب الاقتضاء، إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية. وفي أعقاب هذه التفاعلات، أجرى مكتب الممثلة الخاصة دراسة شاملة لعمليات وتقارير الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024، بالإضافة إلى العروض المباشرة التي قُدمت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024.

ويتضمن هذا الموجز التأمّلات المستقاة من تفاعلات الممثلة الخاصة للأمين العام مع الدول الأعضاء، بما في ذلك الزيارات القطرية والتفاعلات في أثناء إعداد الدول تقاريرها الوطنية الطوعية والاجتماعات الثنائية المعقودة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى وسائر اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى.

وتركز هذه التأمّلات هذا العام على النهج الشاملة التي تتبعها الدول الأعضاء. وتسلط الضوء على كيفية إسهام الاستثمار في الأخذ بنهج شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وكيف أن التصدي للعنف ضد الأطفال يدعم التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

ومن خلال تعميم هذا الموجز الدعوي، تُشجَّع الدول الأعضاء على تسخير عملية الاستعراض الوطني الطوعي باعتبارها فرصة لتسليط الضوء على أمثلة للممارسات الواعدة، وبناء خارطة طريق لجهود القضاء على العنف ضد الأطفال. وينبغي أن تتصدي خرائط الطريق هذه للأسباب للجذرية لهذه الظاهرة وتحدد تدابير التصدي لها في إطار خطط التنمية الوطنية والإقليمية.

القضاء على العنف ضد الأطفال عامل مُسرّع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومُجدٍ من المنظور الاقتصادي

ترتبط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ارتباطاً وثيقاً برفاه الأطفال: إذ يعزّز كل منهما الآخر. وتُعزى ظاهرة العنف ضد الأطفال إلى عوامل مثل الفقر ونقص التعليم وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز، وتتفاقم بسبب أزمات مثل النزاعات وتغير المناخ.

وسيؤدي التصدي لهذه التحديات من خلال أهداف التنمية المستدامة إلى إيجاد **منظومة حمائية تراعي احتياجات الأطفال والمنظور الجنساني**. وبحكم الطبيعة الشاملة لحماية الأطفال، فإن التدابير الرامية إلى منع العنف وتعزيز الرفاهية لا توفر الحماية للأطفال فحسب، بل تسرّع أيضاً من وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإنشاء مثل هذه المنظومة يتطلب مؤسسات خاضعة للمساءلة وخدمات متكاملة تكون في متناول جميع الأطفال ومقدمي الرعاية لهم – وهذا الجهد ينطوي على جدوى من الناحية الاقتصادية.

وبالإضافة إلى التكلفة البشرية المترتبة على العنف ضد الأطفال، فإن التكلفة المالية التي تتكبدها الاقتصادات الوطنية تكلفة ضخمة[2]. وتشير الدراسات إلى أن التكلفة المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد الأطفال يمكن أن تصل إلى 11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الوطني. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف السنوية للعنف ضد الأطفال يمكن أن تزيد بمقدار ست مرات عن الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة.

وثمة فائدتان اقتصاديتان رئيسيتان للاستثمار في حماية الطفل ورفاهه. أولا، سيتم التخلص من التكاليف الضخمة المرتبطة بعواقب العنف، وهو ما سيمكّن الحكومات من استخدام هذه الأموال بطرق أكثر إنتاجية في مجالات أخرى. وثانياً، سيمكّن المنع الفعال للعنف من زيادة الرصيد الإجمالي لرأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

ويقوم المزيد من البلدان حاليا بالاستثمار في حماية الطفل ورفاهه. وتولي تلك البلدان مزيداً من الاهتمام للحاجة إلى توفير خدمات شاملة لعدة قطاعات تستجيب لاحتياجات الأطفال، حيث تعمل على تحديد مجموعة الخدمات اللازمة لحماية الأطفال ورفاههم، وتقييم تكلفة التقاعس عن اتخاذ التدابير اللازمة، وإجراء دراسات بشأن العنف ضد الأطفال، وتخصيص موارد إضافية. وتتعاون الدول الأعضاء أيضا لمواصلة وضع حلول تتماشى مع الظروف الوطنية. وتلك جميعها أمثلة إيجابية للعناصر اللازمة من أجل إنشاء منظومة حمائية تراعي احتياجات الطفل والاعتبارات الجنسانية؛ وقد حان الوقت لتطبيقها على نطاق أوسع بحيث لا يُترك أي طفل خلف الركب.

لقد حان الوقت لوضع منظومة حمائية تراعي احتياجات الطفل والمنظور الجنساني

إن بناء منظومة للحماية تراعي احتياجات الطفل والمنظور الجنساني يتطلب **التزاماً سياسياً** على أعلى المستويات. فوضع حماية الطفل ورفاهه في صميم جدول أعمال كل حكومة وجهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن ييسّر **تخصيص واستثمار** الموارد المالية والبشرية الكافية. وهذا شرط ضروري من أجل التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات والخطط القائمة لحماية الطفل، لا على المستوى الوطني فحسب، بل على مستوى المقاطعات والبلديات أيضا.

ويتجسد هذا الالتزام السياسي في عدد متزايد من البلدان في شكل إطار عمل متكامل للميزانية والتخطيط، يضمّ جميع القطاعات الحيوية، مثل التعليم والصحة والعدالة والتخطيط والمالية.

وعندما تجتمع اللبنات الأساسية لصرح الحماية المراعية لاحتياجات الطفل والمنظور الجنساني، فإنها تشكل منظومة حمائية متعددة القطاعات – تضم سلسلة من الخدمات التي تشكل ما يشبه الدرع الواقي لجميع الأطفال. وهناك العديد من الأمثلة الجيدة على الإجراءات التي اتخذتها الدول، وينبغي تسليط الضوء عليها في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية.

وتؤكد الأمثلة على النُهج الشاملة التي اعتمدتها الدول الأعضاء أهمية هذه الروابط. ومع ذلك، ولئن كانت هذه الأمثلة تحقق نتائج لصالح الأطفال، إلا أنها تنطوي على تحدٍّ مشترك بينها – فهي إجراءات يتعين توسيع نطاقها للوصول إلى عدد أكبر من الأطفال في أماكن أكثر.

يقوم عدد متزايد من الحكومات **بتقييم تكلفة العنف ضد الأطفال**، وكذلك **تكلفة تنفيذ الخدمات المتكاملة**، في حين تدرس حكومات أخرى **عائد الاستثمار في القوة العاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية** وتتخذ خطوات **لإدماج حقوق الطفل ورفاهه في أطر المالية العامة والميزانية**.

يتبنى المزيد من البلدان المفهوم الموسع **للحماية الاجتماعية**[3] لدعم الأسر في رعاية الأطفال وحمايتهم. وتشمل الأمثلة على ذلك **تمكين الأسر** من خلال سلسلة متصلة من الخدمات النقدية وخدمات الرعاية والحماية لدعم قدراتها، مثل التمكين الاقتصادي للمرأة ومنع فصل الأطفال عن أسرهم دون مبرر وجيه، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز بدائل للإيداع في المؤسسات، مثل الأسر الحاضنة ورعاية ذوي القربى ونظم الدعم المجتمعي.

ثمة استثمار أكبر في الخدمات الشاملة لعدة قطاعات المخصصة للأطفال في **مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي**، لا سيما للأطفال المعرضين للخطر والأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة. ويعكف المزيد من البلدان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن تكون خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي آمنة وكريمة وتشاركية وملائمة ثقافيا مع تولي المجتمعات المحلية زمام إدارتها. واعترافا بالصلة بين القضاء على العنف وتوفير إمكانية الحصول على **الخدمات الصحية الشاملة**، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للأطفال والشباب والنساء، تقوم الدول، على سبيل المثال، بإدماج التثقيف الجنسي الشامل في المناهج الدراسية الوطنية وبناء المزيد من مراكز الخدمات الصحية.

يمثل **تسجيل المواليد والحصول على الوثائق ذات الصلة**، وهو هدف خُصصت له إحدى غايات أهداف التنمية المستدامة[4]، اعترافا بالوجود القانوني للطفل وبهويته وشرطا أساسيا لضمان قدرته على ممارسة حقه في الحصول على الخدمات. وتُبذل الجهود لضمان إصدار وثائق الهوية لجميع الأطفال من خلال برامج مختلفة، مثل الأنظمة الإلكترونية والمكاتب المتنقلة للوصول إلى المناطق النائية، وكذلك من خلال الإعفاء من رسوم التسجيل. وتتخذ البلدان أيضا إجراءات لإنهاء حالات انعدام الجنسية، ومنع احتجاز الأطفال المتنقلين، وضمان حماية هؤلاء الأطفال وحقوقهم.

يتبنى المزيد من البلدان **النظم المتكاملة لإدارة الحالات** التي تشمل الإنذار المبكر والكشف والإحالة في الوقت المناسب إلى الخدمات المتعددة التخصصات. ويجري إنشاء مراكز للخدمات المتكاملة من أجل توفير مختلف جوانب الحماية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والرعاية الطبية وخدمات المشورة والعدالة ضمن إطار واحد.

تتخذ البلدان أيضا إجراءات لضمان عدم اللجوء إلى الاحتجاز والحرمان من الحرية إلا كملاذ أخير فيما يتعلق بالأطفال الجانحين. وتُعطى الأولوية **لبدائل الاحتجاز وإمكانية الوصول إلى الخدمات**، فضلاً عن إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. ويجري إنشاء محاكم مراعية لاحتياجات الطفل وتدريب القضاة والمحامين في مجال حقوق الطفل وعناصر نظام العدالة المناسب للطفل. وفيما يخص الأطفال الناجين من العنف الذين يحتكّون بنظام العدالة، فإن مراكز الخدمات المتكاملة فعالة أيضاً في تجنب تكرار الإيذاء وضمان الوصول إلى العدالة التي تراعي احتياجات الطفل.

مسألة تهيئة **بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف** هي موضوع غاية محددة من أهداف التنمية المستدامة[5]. ويجري حاليا وضع المبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة لتدابير التصدي للعنف في المدارس. ويجري تنفيذ سياسات حماية الطفل **في** المدارس، بما في ذلك في السياقات المخصصة للتعلم عن بُعد. كما أثبتت برامج منع التنمّر وغيرها من البرامج التي تركز على عنف الأقران فعاليتها في عدد من البلدان.

يوفر **الإنترنت** العديد من الفرص للأطفال، بما في ذلك حيز للتعلم. وفي الوقت نفسه، يمكن للعالم الرقمي أيضاً أن يعرّض الأطفال لخطر الاستغلال وسوء المعاملة، وهو ما يؤثر سلبا على صحتهم (بما في ذلك الصحة العقلية) وتعليمهم ونمائهم. ويجب أن يقترن الوصول الشامل إلى شبكة الإنترنت، وهي مسألة تتناولها غاية محددة من أهداف التنمية المستدامة[6]، باتخاذ تدابير لضمان سلامة كل طفل أثناء استخدامه شبكة الإنترنت. وتتخذ البلدان الإجراءات اللازمة من أجل التصدي للعنف ضد الأطفال في الفضاء الرقمي، بما في ذلك التنمّر الإلكتروني. وتشمل هذه الجهود وضع تدابير نموذجية وطنية من أجل التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على شبكة الإنترنت، وتدابير التحقق من السن للحد من إمكانية وصول الأطفال إلى المحتوى الضار وغير المناسب لأعمارهم، وبرامج لدعم وتمكين الآباء والمعلمين في مجال حماية الأطفال من مخاطر الإنترنت. ويجري أيضا تنفيذ برامج لتعزيز إلمام الأطفال بالمهارات الرقمية. وتلتزم الحكومات، بموجب **التعاهد الرقمي العالمي** الذي اعتُمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل في عام 2024، كجزء من ميثاق المستقبل، بدعم تنفيذ القانون الدولي وحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت واتخاذ خطوات ملموسة لجعل الفضاء الرقمي آمناً ومأموناً. ويتوجّه التعاهد على وجه التحديد إلى الدول الأعضاء التي تعمل مع قطاع صناعة التكنولوجيا. وفي هذا المجال، يقوم ائتلاف التكنولوجيا[7] بتنفيذ سلسلة من الإجراءات المنسقة لدفع عجلة جهود صناعة التكنولوجيا في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على شبكة الإنترنت.

يجري تنفيذ المزيد من **البرامج المجتمعية**، مع تعبئة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك قادة المجتمعات المحلية والمعلمون ومقدمو الرعاية. وتوفر برامج من قبيل برامج المتطوعين المجتمعيين الدعمَ للآباء والأمهات وتساعد على تسخير القدرات المجتمعية لحماية الطفل.

يقوم **الزعماء الدينيون والتقليديون**، وفقا لما تخوله لهم سلطتهم الأخلاقية والثقافية، باتخاذ إجراءات لمنع زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعمالة الأطفال والعقاب البدني والتصدي لهذه الممارسات. ويعمل القادة الدينيون معاً لمد جسور التعاون بين مختلف الأعراف الدينية، وبناء شبكة من المجتمعات الدينية، ويضطلعون بأنشطة الدعوة ويعملون معاً من أجل رفاه الأطفال. ويفرض زعماء القبائل حظراً على زواج الأطفال مع مساعدة الناجين من هذه الممارسة في العودة إلى المدرسة، كما تبذل المنظمات الدينية جهوداً مبتكرة للارتقاء بمعايير حماية الأطفال في الكنائس والمجتمعات المحلية، وإشراك الأطفال وتكييف الرسائل الموجّهة وضمان تولي المجتمعات المحلية زمام هذه العملية.

ما فتئ يزداد عدد الأطفال الذين تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى **مسارات آمنة للمشاركة** على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وعلى الصعيد العالمي، على سبيل المثال، شارك الأطفال من مشارب شتى في مؤتمرات عالمية مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2024 والمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كما شارك العديد منهم في عملياته التحضيرية إلى جانب ممثلي الحكومات والمجتمع المدني. وقد شارك الأطفال في جهود إذكاء الوعي بالتحديات التي تواجههم وطالبوا باتخاذ إجراءات أكثر فعالية لحماية حقوقهم والقضاء على العنف المرتكب ضدهم. وعلى الصعيد الوطني، يتبنى المزيد من البلدان تشريعات لدعم مشاركة الأطفال في عمليات صنع القرار[8] والمشاركة المدنية. وأنشأ عدد من البلدان منصات مستدامة لتيسير مشاركة الأطفال، مثل برلمانات ومجالس الأطفال، حيث يمكن للأطفال مناقشة القضايا التي تهمّهم. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية لحوالي 20 بلداً كل عام معلومات عن كيفية مشاركة الأطفال في عملية الاستعراض الوطني الطوعي من خلال أنشطة مثل المناقشات التي تعقدها مجموعات التركيز والدراسات الاستقصائية.

تتعاون الدول الأعضاء من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال

قدم أكثر من 110 بلدان تعهدات في المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال الذي عُقد في بوغوتا، كولومبيا (7-8 تشرين الثاني/نوفمبر)، وذلك في منعطف حاسم لتحويل الالتزام إلى عمل. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت أكثر من 40 دولة من الدول الأعضاء عن إعادة تنشيط وتفعيل **التحالف العالمي الرائد للقضاء على العنف ضد الأطفال**. ويجب الحفاظ على هذا الزخم الذي يمكن الاستفادة منه لتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة. فالتحالف العالمي، على سبيل المثال، يتيح منصة قوية للتواصل المستمر بين الدول الأعضاء ذات المواقف المتقاربة. وبالنسبة للبلدان الرائدة، تمثل الاستعراضات الوطنية الطوعية القادمة فرصة حاسمة لتسليط الضوء على ما أحرزته من تقدم وتسريع العمل الجماعي.

وستواصل الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، من خلال اتصالاتها مع الدول الأعضاء والتحالف العالمي الرائد، دعم الدول الأعضاء والربط بينها، وتيسير التعلم من الأقران وتوسيع نطاق شبكة الممارسين لتعزيز الشراكات المتآزرة الخاصة بسياقات محددة.

وستواصل الممثلة الخاصة تعاونها مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لحشد عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لما فيه مصلحة الأطفال وضمان تغطية جميع حقوق الطفل، بما في ذلك حقه في الحماية من العنف، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جميع أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة[9].

يهدف **التحالف العالمي الرائد للقضاء على العنف ضد الأطفال** إلى تعزيز التعاون القطري، وتوثيق الروابط مع الواقع المحلي من خلال تطبيق نهج تصاعدي قائم على إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز التواصل بين الأقران وتبادل الممارسات الواعدة. ومنذ الإعلان عن إنشاء التحالف العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أعرب عدد متزايد من الدول رسمياً عن الرغبة في الانضمام إلى عضوية التحالف. وستُتاح جميع المعلومات ذات الصلة عن الأمثلة الواعدة والإيجابية لتدابير القضاء على العنف ضد الأطفال من خلال منصة تبادل المعرفة الإلكترونية التابعة لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، والتي يجري إنشاؤها حالياً.

الحواشي

1 – من بين هذه الدول الأعضاء، كانت 12 دولة قد انضمت إلى التحالف العالمي الرائد للقضاء على العنف ضد الأطفال وقت التفاعل خلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي، وأعربت دول أخرى عن رغبتها في الانضمام إلى التحالف العالمي الرائد في أعقاب تفاعلها مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال.

2 – لمزيد من المعلومات بشأن دراسة جدوى الاستثمار، يمكن الاطلاع على: "Building the investment Case for Ending Violence Against Children" المتاح على الرابط التالي: https://violenceagainstchildren.un.org/news/building-investment-case-ending-violence-against-children.

3 – حزمة من خدمات الرعاية تشمل الحماية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية الشاملة وغير ذلك من السياسات والبرامج.

4 – الغاية 16-9 من أهداف التنمية المستدامة: توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد.

5 – الغاية 4-أ من أهداف التنمية المستدامة: بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.

6 – الغاية 9-ج من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت.

7 – https://www.technologycoalition.org/.

8 – الغاية 16-7 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتمثيلي.

9 – مذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2023-09/Guidance-Note-Secretary-General-Child-Rights-Mainstreaming-July-2023.pdf.

تحرك الآن

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية
بالعنف ضد الأطفال